المقدمة

أولاً- أهمية البحث

تفاقمت مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية في السنوات الأخيرة تفاقماً كبيراً على الصعيدين الوطني والدولي، وأمتدت أضرارها اللامتناهية إلى الفرد والأسرة والمجتمع بل والمجتمع الدولي بأسرهِ.

إمّا في العراق فإنّ آفة المخدرات أصبحت مشكلة وطنية ألقت بظلالها الكثيفة على المجتمع العراقي ولاسيما في الآونة الأخيرة وهي تبعثُ على الذعر والقلق في كل إسرة وفي كل بيت بعد أن استطاع تجار المخدرات إغراق البلاد بأنواع مختلفة من المخدرات يهدفون إلى الربح من خلال تجارة المخدرات وبالتالي تهديد أمن المجتمع وسلامه، ومما يزيد من تفاقم هذه المشكلة إنه قد اقتحمت ميادينها زراعة وإتجاراً وترويجاً عصابات دولية ومحلية قائمة على شبكات محكمة التنظيم وأصبحت تملك القوة التي تتغلب بها على كثير من الحواجز، وقوى المكافحة قادرة على التأثير والإفساد الكبير في ترويج بضاعتها الآثمة المدمرة على المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لقطاعات مهمة من الناس وخاصة لاسيما بين الفئات العمرية الشابة.

ومن العوامل المؤسفة التي ساعدت على إنتشار المخدرات تشجيع بعض الدول على زراعتها سواء لإعتماد إقتصادها على عائدها المجزي أو لتحقيق مآرب أخرى.

ومشكلة العراق اليوم تتجسد بأنّه ممر لعبور أنواع متعددة من المخدرات بحكم موقعه الجغرافي الذي يجاور دول المربع الذهبي المنتجة للمخدرات إذ أصبح الطريق سالكاً لعمليات التهريب نتيجة نقص إمكانيات مراقبة الحدود، وتدهور الوضع الأمني نتيجة المتغيرات السياسية بعد عام ٢٠٠٣، وظهور التنظيمات الإرهابية وسيطرتها على بعض المدن الحدودية، وتدهور الوضع الأمني في سوريا وفقدانها السيطرة لبعض مدنها الحدودية مع العراق، أدى ذلك إلى رواج تجارة المخدرات لأنها أحدى مصادر التمويل المهمة بعد النفط لتلك التنظيمات، إذ جعلت العراق ساحة للترويج والمتاجرة وبالتالي إلى تغلغل المخدرات إلى داخل المجتمع العراقي، إلا إنّ الخطير في الأمر إنّ جرائم المخدرات أخذت منحىً جديداً، إذ ثبت زراعة مساحات من الأراضي الزراعية بالنباتات

المخدرة وفي بعض المحافظات العراقية (محافظة ديالى وميسان) مستغلين الظرف الحالي الذي يمر به البلد وحالة عدم الاستقرار الأمني، مما يؤشر على استفحال هذه الجريمة ذات الخطورة البالغة ومن هذا المنطلق الذي يوضح مخاطر انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية، تتضح أهمية دراسة جريمة زراعة المخدرات من الناحية التشريعية، والتي تعد من أهم ميادين المواجهة، لأن تجريم الأفعال المتصلة بزراعة النباتات المخدرة يعد قوة رادعة أساسية في درء الخطر الناجم عن زيادة انتاج المخدرات.

ثانياً– مشكلة الدراسة:

بالنظر إلى التزايد في انتشار المخدرات في الآونة الأخيرة وقيام بعض ضعاف النفوس من المزارعين وملاك الأراضي بزراعة النباتات المخدرة في بعض المحافظات العراقية، صار من اللازم لفت النظر إلى جريمة زراعة النباتات المخدرة وذلك لخطورتها الشديدة على الجانب الصحي والإجتماعي والاقتصادي، إن انتشار تلك الزراعات سيقود بالنتيجة إلى توسيع زراعة المخدرات في الأراضي العراقية وتحويل العراق من نقطة مرور إلى بلد منتج للمخدرات، ومن هذا المنطلق الذي يوضح مخاطر انتشار زراعة النباتات المخدرة تتضح مشكلة الدراسة، لتبيان مدى فاعلية قانون مكافحة المخدرات العراقي في مواجهة هذه الجريمة الخطيرة بأعتبار التشريع في مقدمة الوسائل التي تسهم في الحد من هذه المشكلة، وليس الوسيلة الوحيدة التي تكفل مواجهة هذه الظاهرة، ثم إذا كان المشرع العراقي يعد زراعة المخدرات ضمن مفهوم الإنتاج الواسع فلماذا نصّ وعاقب عليها مستقلاً عن الإنتاج وهل يجوز معاقبة الجاني لو عدل عن زراعة النباتات المخدرة أو أتلف المحصول قبل تمام النضج.

ثالثاً – أسباب أختيار الموضوع:

إن الأسباب التي دفعتنا للبحث في جريمة زراعة المخدرات متعددة كونها تعد أحد المصادر الرئيسة لإنتاج المخدرات من مصادرها الطبيعية، وتؤدي إلى سهولة الحصول عليها وكثرتها وبالتالي إنتشارها، الذي يقود بالنهاية إلى توسع زراعة المخدرات في الأرض العراقية، وتحويل العراق من بلد مرور إلى بلد يزرع المخدرات بسبب الإغراءات المادية التي تحققها زراعة المخدرات بقصد المتاجرة بها، وقد حاولت الدراسة فضلاً عن ذلك الإجابة على تساؤلات عديدة، وتوضيح نقاط عديدة منها:–

١-لفت النظر إلى جريمة زراعة المخدرات وذلك لخطورتها الشـــديدة التي تمس الأفراد والمجتمع والدولة وتحديد الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

٢-بيان الكيفية التي جرم بموجبها المشـــرع العراقي في قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لســـنة ٢٠١٧ مرتكب جريمة زراعة المخدرات من حيث تشديد العقوبة أو تخفيفها أو الإعفاء منها وهل خرج عن القواعد العامة في تشديد تلك العقوبة، وبيان متى تعد زراعة النباتات المخدرة مباحاً.

رابعاً – منهاج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي (الاستعراضي) والمنهج المقارن لجرائم المخدرات المنصـــوص عليها في قانون مكافحة المخدرات العراقي مقارناً بقوانين المخدرات لبعض الدولة العربية وهي جمهورية مصـــر العربية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك الاتفاقيات الدولية التي تعالج مشـــاكل زراعة المخدرات، كذلك أعتمدنا في بحثنا على المنهج التطبيقي المتمثل في قرارات المحاكم الصادرة عن القضاء الجزائي العراقي أو المصري أو الكويتي.

خامساً – خطة الدراسة:

بالنظر لأهمية جريمة زراعة المخدرات فقد جاءت هذه الدراســة ضــمن خطة من ثلاثة فصـــول، تناول الفصـــل الأول مفهوم المخدرات وكان ذلك في مبحثين، الأول للتعريف بالمخدرات والثاني لبيان أســباب انتشــار المخدرات ومضــارها، وخصــص الفصــل الثاني لدراســة القواعد الموضــوعية لجريمة زراعة المخدرات والآثار الجزائية الناتجة عنها وكان كذلك في مبحثين، تناول الأول الأركان الموضــوعية وخصــصــنا الثاني لبيان أثر موانع المسـؤولية على جريمة زراعة المخدرات، ودرسـنا في الفصـل الثالث الجزاء الجنائي لجريمة زراعة المخدرات والإجراءات الوقائية لمكافحتها في مبحثين، خصص الأول لدراسة لعقوبات جريمة زراعة المخدرات وعالج الثاني أساليب مكافحة جريمة زراعة المخدرات.